النهار ٣١ ايار ١٩٥٢

ما لم نقله نحن ...

الدكتاتورية المقنعة

كتب الزميل الكبير الأستاذ ميشال شيحا في الزميلة "لوجور" المقال الأولي الآتي تعريبه بعنوان : "في السياسة المحلية"

بين الموارنة والسنيين نجد في لبنان واقع الحكم ؛ ولا مجال لأن نخدع أنفسنا والأشياء هي ما هي. لسنا نناقش الواقع، وقد أعطينا نحن، حباً بهذا البلد، وتعقلاً منا، شهادة قائمة على الضرورة لمصلحة الطائفية في لبنان.

إنلبنان هو بلد أقليات متحدة. ولكن الحقوق، في الواقع، ليست واحدة بالنسبة للأقليات جميعاً. وهذا ما يفسر حالة معينة لا يجوز أن تترك مبهمة. **فلكي تتسلم الحكم في لبنان يجب أن تكون مارونياً أو سنياً. وبما كان ذلك خطأ ولكن الأمر ما ذكرنا.**

وما يهمنا من الموضوع هو أن توسع البلاد آفاقها الإنسانية الى أن يتاحلها توسيع آفاقها السياسية. ففي كلتا الطائفتين السائدتين نشاهد تخريباً. ولم لا تستعمل الكلمة الحقيقية عندما يجب أن تستعمل ؟

إنه تخريب،لأننا عندما نتسلم الحكم لا نريد أن يكون من حولنا منافس. وسواء كانت هذه الظاهرة عن وعي أو عن لاوعي، فإنها أضحتواضحة كالشمس.وهذه النتيجة يعبر عنها بطريقة دورية "بمذبحة للأبرياء".

إن العهد الحاضر في لبنان هو عهد دكتاتورية مقنعة. فما الفائدة من تحويله الى عهد دكتاتورية سافرة ؟ قد تكون الفائدة الوحيدة أن يفضح نفسهوأن يعرض أكثر مما يتعرض الآن.

إن أسوأ حل يمكن أن يفكر به انسان لهذا البلدهو أن يقضي عمداً على التوازن الذي بفضله يعيش. إن زيادة نائب أو انقاص موظف كفيل عندنا بإثارة الخلاف أو إحلال الوفاق.

من منا لا يلاحظ أن المجلس في لبنان هو عاجز تقريباً، وإن الوزراء، إفرادياً، لعاجزون كذلك ؟ إن واقع السلطة هو غير ما تطالعنا به المظاهر، ومردّ ذلك إلى عوامل شتى كما أن الشخصية والسجية لا تغشيان المجالس ولا ترودان في الشارع.

تجب معالجة الأزمة الخلقية التي يعانيها لبنان بأساليب مناسبة. وهذه الأساليب هي خلقية وانسانية. إننا نمشي الى الهلاك "بفضل" المثل السيء.

كانت المجالس في عهد الإنتداب الفرنسي تحل من وقت لآخر مع مسرحية تحقير مشفوعة بادعاء أن هذه المجالس غير صالحة. وقد انتظرنا خمسة عشر عاماً حتى نلاحظ أنها لم تسقط حكومة بمحض إرادتها وكانت مسؤولية البلبلة وعدم الاستقرار تقع على غير تلك المجالس. في ذلكالعهد لم يكن رئيس الجمهورية اللبنانية الا وكيل دكتاتور.

عندنا هي السلطة التنفيذية التي تساهم في خراب السلطة التشريعية التي هي بطبيعتها ركيكة وضعيفة.

فبدلا من أن يكون النائب "ممثل الشعب السيد" تراه ينال الحظوة اذا هو جعل من نفسه آداة طيّعة، والا كبح جماحه واضطهد.

بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية تبادل تنازلات من جانب المجلس ونعم من قبل الحكومة.

هذا هو الواقع الذي يهدم روحشرائحنا والذي أوصل الدولة الى الحالة المحزنة التي وصلت اليها.

إن السلطة والمسؤولية هما منفصلتان بدلا من أن تكونا متحدتين كما يجب أن تكونا. فرئيس الجمهورية يجب أن يكون عادة دستورياً،الحكم المجرد. أما الوزراء ورئيس مجلس الوزراء الذين يهمهم عادة أن يكونوا حيث هم، فإنهم لا يعملون الا "بحياء" كلي.

إننا نعيش في ظل نظام دكتاتورية مقنعة، دكتاتورية هي ، الى حد ما، أوليغارشية، لأن الحكم يستند اول ما يستند الى الإقطاعية. وللتحقق من ذلك يكفي أن ننظر حولنا.

هذا كله لا يمكن إصلاحه ما لم تتبدل ذهنية الحكم. إن جمهورية تبقى جمهورية أو تنقلب طغياناً تبعاً لنهج رؤسائها الحقيقيين.

وها نحن نرى كل شيء قد أعد للعبث بالدستور اللبناني مرة كل بضع سنوات. إنه لعيب المتأصل في النظام، وهذا العيب لا يمكن أن يلصق بالشعب.

م. ش.